

مقدمة

والأفكار الجديدة والإساءة إليها، وهذه الأمور مجتمعة جعلت صورة الأحزاب لدى الشارع السياسى محملة بالتشوهات.. ومن الأسباب التى تدفع نحو ضرورة إنشاء أحزاب جماهيرية، كبديل حزبى وسياسى، أن أكثر من 85٪ من المجتمع الذين لم يمارسوا السياسة فى عهد النظام السابق أصبحوا على استعداد للمشاركة وبفاعلية فى هذه المرحلة؛ وخاصة الطبقات الفقيرة والطبقة الوسطى والتى تم تهميش طموحاتها السياسية والاقتصادية خلال السنوات الماضية؛ لذا فإن المجتمع المصرى يعيش حالياً حالة فراغ حزبى وسياسى وفكرى ويحتاج بشدة إلى بديل فكرى وسياسى، يستطيع أن يقدمه حزب جديد إذا خاطب المجتمع بهذا الفكر وتجاوب مع إرادة الجماهير بقيادات مقبولة جماهيرياً. وفى هذا السياق، لا بد وقبل إعلان إنشاء هذا الحزب من إجراء استطلاع للرأى واسع النطاق فى أوساط الجماهير، وبشكل موضوعى للتعرف على رؤيتها وطموحاتها والفكر الذى ترغب فيه، وآليات توصيل هذا الفكر إليها كما تتصوره؛ إذ إن بناء الخطاب الفكرى للحزب الجديد على أسس من إرادة الجماهير وطموحاتها هو ما سيشيد له شعبية كبيرة ويحقق له أولى أوجه الاختلاف والتميز عن القوى السياسية الموجودة.

وفى تصورى فإن الأيديولوجية التى يمكن أن تنجح فى مخاطبة الأقلية النشطة فى العملية الانتخابية التى تمثل 15٪ والأغلبية الصامتة وحشدتها 85٪، ليست هى أيديولوجية التيار الدينى، وليست كذلك أيديولوجية التيار الليبرالى ولا السياسات الخدمائية، وإنما الإيديولوجيا والفكر، الذى يزواج بين الاستنارة الدينية والقضايا الملحة والحقيقية للمواطن بحلول عملية واقعية محسوسة، وبفكر يخاطب فى المواطن

فى أجواء من التحولات الكبرى التى تشهدها مصر هذه الأيام، تشهد الساحة السياسية حواراً فى أوساط النخبة والرأى العام حول الحاجة الملحة إلى بروز حزب سياسى جديد، مختلف فى بنيته وفكره عن الأحزاب السياسية الموجودة، ليحقق تمايزاً عنها وانحيازاً للجماهير خاصة الطبقة الوسطى، ومستمداً شعبيته من تلبسته لطموحات الأغلبية الصامتة، ويتوافق مع رغبة تيار واسع من الشعب.

كما أن هناك عدة أسباب أخرى، تدفع فى اتجاه ضرورة إنشاء هذا البديل السياسى:

أولها: أنه وفى ظل استمرار الأوضاع الراهنة للحياة الحزبية وتدهور شعبية الأحزاب القديمة فى الشارع المصرى، فإن التيار الدينى قد يتسع مكتسباً المزيد من الأراضية والشعبية معاً، وهو ما يراه التيار المدنى غير مقبول من الأغلبية الصامتة فى مصر وغير المسيسة.

الأمر الثانى: أن الأحزاب القديمة لم تعد قادرة، رغم استمرار حركة التغيير والتجديد فيها تحت شعار الإصلاح على مواجهة التيار الدينى والتجاوب مع المواطنين لعدة اعتبارات، لعل أهمها أن بعض رموز هذه الأحزاب من الوجوه القديمة، وهى وجوه غير مقبولة على نطاق واسع فى أوساط الجماهير وتسىء لها قدر إساءتها للنظام السياسى نفسه، ومن ثم تدفع هذه الأحزاب الثمن من سلبيات هذه القيادات من شعبيتها وجماهيريتها، وثانى هذه الاعتبارات أن التيار القديم "الحرس القديم" مازال مُصرّاً على التثبيت بمواقفه رغم إرادة جماهير الأحزاب ذاتها وتعمل هذه القيادات على تعطيل حركة الإصلاح الحقيقى داخل الأحزاب، بل ويسعى بعضها إلى تحريب التوجهات الإصلاحية

طموحاته ومشاعره الدينية القومية والوطنية.

كما أن هذا الفكر لا بد وأن يحقق التواصل مع طموحات المواطن المصري، نحو القضايا الإسلامية والعربية الكبرى كالقضية الفلسطينية والقدس والمسجد الأقصى؛ إذ إن استغلال التيار الديني لهذه القضايا في إثارة مشاعر المواطنين كان إحدى آليات الحشد الجماهيري التي اتبعتها.

ولعل من أهم أوجه الاختلاف والتمايز، التي يجب أن يتسم بها الحزب الجديد أن يكون منبث الصلة عن الحكومة المصرية؛ لأنه وفق استطلاعات الرأي العام، فإن أكثر من 78٪ من المواطنين لديهم موقف سلبي من الحكومة أياً كانت، ومن يحكم، وصور ذهنية سلبية عن كل من يرتبط بها، وهذه النتيجة غير منبثة الصلة بالثقافة السياسية للمواطن المصري منذ فجر التاريخ؛ فهو رغم إظهاره لشعور الولاء للحكم المركزي إلا أنه في داخله رفض له ورغبة جامحة في التغيير، ولعل وجه الاختلاف الآخر المهم للغاية أن يكون الحزب الجديد مختلف ومغاير، من حيث تركيبته القيادية والجماهيرية عن الأحزاب السياسية القديمة، ويقوم بالأساس على وجوه جديدة تستوعب فكر التغيير، وتستند إلى أسس واضحة من الهوية المصرية والعربية الإسلامية.

والاختلاف هنا في جوهره اختلاف من حيث رؤية الحزب الشاملة ذات الأيديولوجيا البديلة المغايرة المستمدة من إرادة الجماهير، وكذلك اختلاف في بنية الحزب الجديد مؤسساتياً من حيث رموزه وقياداته، والذين لا بد وأن يكون معظمهم من الشباب وعناصر فاعلة من المرأة والأقباط؛ بشرط أن تكون وجوه مقبولة جماهيرياً.

ومن المصلحة الأكيدة لتيار الإصلاحيين الجدد في

مصر - في الشارع وداخل المعارضة وفي أوساط النخبة المصرية - الالتقاء في منطقة وسط بإنشاء حزب جديد أو أحزاب جديدة، ليس فقط من حيث البرنامج السياسي والفكر، وإنما أيضًا من حيث النخبة السياسية المكونة له وبهذا التوجه يستطيع الحزب الجديد خلال الفترة القادمة، وقبل الانتخابات البرلمانية المقبلة أن يصبح حزبًا جماهيريًا قادرًا على جذب اهتمامات الأغلبية الصامتة المقاطعة (85٪) (صوب مربع المشاركة)؛ خاصة بعد أن تؤكد المواطن بعد ثورة 25 يناير من أن صوته له قيمته وله تأثيره، وقادر على صناعة التغيير الذي ينشده.

ولقد فتحت ثورة 25 يناير 2011 الباب لإنشاء مزيد من الأحزاب السياسية، التي أعلن البعض منها عن نفسه لكن معظم هذه الأحزاب الجديدة رغم نشأتها في أوساط الجماهير، إلا أنها لم تختبر بعد في إطار الممارسة السياسية الديمقراطية، وفي إطار عملية انتخابية وأرى أنه رغم سيل هذه الأحزاب المتدفق، إلا أنها ستواجه تحدى البقاء؛ بمعنى أن كثيرًا منها سيختفى من المشهد السياسي في إطار الممارسة الديمقراطية الحقيقية.

وفي إطار ثقافة سياسية مصرية تحبذ المركزية، فإنه من المحتمل بروز عدة أحزاب فقط على الساحة السياسية ستفرزها الانتخابات المقبلة، وربما بعد عقد من الآن ستندمج عديدًا من الأحزاب معًا في إطار تكتلات محددة. وفي هذا الكتاب نستعرض الدروس المستفادة من التجربة الحزبية الثانية، في مصر 1976 - 2011؛ حتى يمكن أن يستفيد منها كل من الأحزاب القديمة على الساحة "24 حزبًا" والأحزاب السياسية الجديدة التي بدأت تشارك في الحياة السياسية، أو مازالت في مرحلة المخاض.

مختار شعيب